الرئيسية التالية : اسقاط النظام الرجعي القائم واقامة نظام وطني ديموقراطي يستند الى تحالف جميع القوى والطبقات الديموقراطية ويفسح المجال لتحرير الاقتصاد الاردني من القيود التي تفرضهـا عليه الوصاية الامبريالية والرجعيـة وارساء قاعـدة صلبة للتصنيع ، واقامة اقتصاد زراعي موجه وتحرر العلاقات السياسية للاردن من كل انواع التبعية واقامة السياسة الخارجية على اسس من مركزية القضية الفلسطينية من جهة ونهج عربي وطني تقدمي معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية من جهة ثانية واقامة اوسع العلاقات والصداقة مع المعسكر الاشتراكي من ناحية ثالثة .

وهذه العناوين الرئيسية تستند الى فهـم الحزب لطبيعة المجتمع الاردنـي والنظام الهاشمي الحاكم . ففي مقدمة الكراس يوضح الحزب ان « الاردن محكوم من قبل نظام رجعي مرتبط مع الاستعمار » (ص ٥).كما أن النظـام الهاشمي ما وجد الا لتسهيـل اقامة الوطن القومي اليهودي وطمس فلسطين من ذاكرة الامة العربية* » (ص ٩) . اما عن نمط علاقات الانتاج في الاردن وهو النمط الذي يقرر شكـل المجتمع ، فنقرأ في الكراس (ص ٢١ ــ ٢٤) العناوين التالية : يعيش الاردن كمـا تعيش دول العالـم الثالث المتخلف ، تنمو فيه تجارة الاستيراد والانتاج الاستهـلاكي واقتصاد الخدمـات والعقار ، اما الطبقة السائدة في الاردن فهي طبقة الوكلاء التجاريين في المدينة والاقطاع في الريف والمدينة ، ومع ازدياد انتشار الثقافة توسعت طبقة البرجوازية الصغيرة عبر الوظائف والاستخدامات وقد تحول بعضها الى مواقع بيروقراطية الدولة المساهمة في الحكم المتحالفة مـع الاقطاع العشائري والرأسمـال التجاري ، والجيش هو احدى المؤسسات الاقتصادية في الاردن كما انه اداة السلطة لارهاب الجماهير مدعوما بذراع الدولة البوليسية والمخابـرات الفاشية . اما العامـل فهو يبيع قوة عمله الى صاحب المؤسسة مقابل كسب بسيط لا يكفيه لنصف حياته** .

مثل هذا المجتمع تتضح فيه أي القوى التي لها مصلحة في بقاء نظام الحكم القائم حاليا ، وأي القوى التي لها مصلحة أساسية في التغيير . وقد حدد الكراس (ص ٢٩ ــ ٣١) القوى الاولى ، والتي وصفها بأنها « خصم الجماهير وعدوها » ، بأنها طبقة كبار الملاك الذين لهم أجود الاراضي الزراعية ولها أملاك عقارية واسعة في المدن وهي تسيطر كذلك

---

* في محادثات القدس التي تمت بين تشرشل والامير عبدالله التي ابتدأت يوم ٢٨ آذار ١٩٢١ أوضح تشرشل في الجلسة الاولى عندما عرض ان تكون شرقي الاردن تحت ادارة حاكم عربي (وكان مؤتمر الشرق الاوسط في القاهرة الذي عقد برئاسة تشرشل في ١٢ آذار ١٩٢١ قد اوصى بالتوصل الى ترتيب مرض مع عبدالله الذي كان قدم من الحجاز) أوضح ان الحكومة البريطانية تتوقع من ذلك الحاكم ضمانا بأن يتفادى القيام بنشاطات معادية لليهود في شرقي الاردن والا يسمح بقيام نشاطات من هذا النوع ، ومن المفترض في ذلك الحاكم أن يتقبل السياسة البريطانية في فلسطين الى الغرب من نهـر الاردن لتتمكن الدولة المنتدبـة (بريطانيه) من الوفاء بالتزاماتها الدولية . وقد وافق عبدالله على ذلك . (انظر : سليمان موسى ، **المصدر السابق** ، ص ١١٢) . كما نذكر هنا بما كتبه السير اليك كركبرايد ، المعتمد البريطاني في شرقي الاردن في عهد عبدالله ، الذي ذكر ان الحكومة البريطانية كانت منهمكة في انشاء ادارة مدنية في فلسطين ، ولم تلق كثيرا من الاهتمام للمناطق البعيدة وغير المتطورة شرقي نهر الاردن ، والتي كان يقصد ان تكون **مناطق احتياط** تستعمل لاعادة توطين عرب فلسطين بعد أن يتحقق الوطن القومي لليهود في فلسطين والذي تعهدت بريطانيه بدعمه . (انظر : Alec Kikbride, *A Crakle of Thorns*, p. 19) .

** نشير هنا الى أن معدل الاجور للمستخدمين في الصناعات الاردنية في العام ١٩٦٨ كان ٢٦٨ دينارا أردنيا في السنة. ومن الملاحظ ان هناك نسبا متدنية جدا في اجور بعض الصناعات مثل الكسارات (١٩٢ دينارا)، الملابس والخياطة (١٩١) ، الاثاث والمفروشات (١٨٠) ، منتجات المطاط (١١٢) ، الالات غير الكهربائية (١٦٥) ، معدات النقل (١٧٥) . (المصدر : **دائرة الاحصاءات العامة** ، تقرير الدراسة الصناعية للعام ١٩٦٨ ، عمان ١٩٧٠ ، جدول رقم ١ ــ ٢) .